مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العــدد الثالث

2009

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث ـ 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

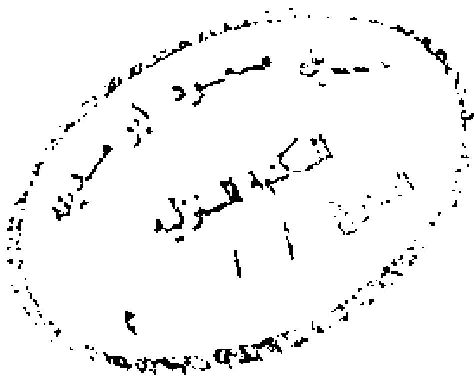
البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - - ISBN 978 – 9959 – 852

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الافتتاحيـــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات –مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

كفاءة مخططات المدن والبلدات الليبية

د. محمد خالص رؤوف حسن(*)

يعد مخطط المدينة أو البلدة الأداة الفاعلة في تنظيم استعمالات الأرض فيهما، بغية تلبية حاجات ومتطلبات قاطنيهما، وتوجيه التطور العمراني الحاصل فيهما، لتستجيبا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن إعداد المخططات بنوعيها الشاملة والعامة ودعمها بالقوانين الخاصة بتخطيط المدن أمران متلازمان لتنفيذها، وتوخي الفائدة المرجوة منها، وهي تنفيذ المقترحات الواردة فيها، التي صيغت وفق دراسات مستفيضة لمختلف نواحي حياة السكان في هذه المدن و البلدات.

وقد أعدت مخططات عديدة للمدن والبلدات الليبية في فترات تاريخية متباينة، اتسمت كل فترة منها بسمات معينة، نجمت عن الظروف التي كانت ليبيا تمر بها. وقد تركت هذه الظروف على تلك المخططات بصمات جلية، انعكست على مورفولوجية هذه المدن والبلدات، حيث احتوت على العديد من المقترحات والسياسات التخطيطية، كي تعمل بكفاءة عالية، لتجعل من المدن والبلدات أمكنة جيدة للعيش والعمل والراحة. إلا أن كفاءة هذه المخططات وفاعليتها أمستا مثار جدل كثير بين الباحثين والمخططين في مجالات التخطيط المختلفة، لأنها تواجه بصورة عامة صعوبات ومعوقات في حالات كثيرة، منها عدم التقيد بالمقترحات التي ترد فيها، أو الابتعاد عن جوهرها في بعض

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس ، المرج .

الأحوال؛ إذ تنسحب كل هذه العوامل على التطور المستقبلي للعمران في المدن والبلدات، مؤثرة بذلك على مورفولوجيتها وعلى راحة مواطنيها.

على هذه الخلفية تبلورت فكرة هذه الورقة التي هي جديرة بالتمحيص وهي إلقاء الضوء على مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية في حقب تاريخية متعاقبة للوقوف على كيفية إعدادها والدوافع وراء ذلك ودرجة فاعليتها، إضافة إلى معرفة مدى التقيد بتنفيذه تلك المقترحات التي ترد فيها لما لذلك من تأثير على التركيب الداخلي لهذه المدن والبلدات، وعلى نمط حياة سكانها، وذلك للوصول إلى استنتاجات بناءة.

إعداد المخططات وأنماطها الخاصة بالمدن والبلدات الليبية:

فكرة تنظيم استعمالات الأرض في المدن بصورة عامة لها جذور تاريخية، حيث إن بعض الحضارات الإنسانية القديمة اهتمت بهذا الجانب اهتماماً، وإن اختلف عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، إلا أنه نال استحسان وإعجاب الكثير من العاملين في مجال تخطيط المدن، بل يمكن اعتبارها، على الرغم من بساطة الأفكار، جوهر تخطيط المدن المعاصر. ويرجع وضع مخططات للمستوطنات الحضرية وتنظيمها وتصميمها إلى أزمنة موغلة في القدم، فالحضارات القديمة التي ازدهرت في وادي الرافدين استطاعت أن تفرض نمطاً من النظام على الناس الذين كانوا يعيشون في مجتمعات تتميز بكثافة سكانية عالية، كما أنها أرست نظاماً سليماً لتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة لهذه المجتمعات، كما فعلت حضارات مايا وجنوب ووسط أمريكا (Ratcliff, 1979).

تبلورت فكرة إعداد المخططات لتنظيم المدن والبلدات بعد أن كانت استعمالات الأرض توزع فيها بطريقة عشوائية، لانعدام مخططات خاصة بها. ثم تواصلت هذه الظاهرة حتى بدايات القرن العشرين، وسادت في جميع مدن العالم. وقد أسهم استمرار عملية التحضر والزيادة المفرطة في حجم المجتمعات الصناعية والانفجار السكاني ونمو عدد السيارات، في زيادة الوعي بضرورة إدخال نظام معين لتوزيع الأرض بين الاستعمالات المتنافسة عليها (Ratcliff, 1979). وقد بدأ الاهتمام الجاد والمنتظم بتنظيم المدن وتخطيطها في الدول المتقدمة والنامية في منتصف القرن الماضي، حيث أخذت الدول المتقدمة، بعد الحرب العالمية الثانية، تهتم اهتماماً جدياً بهذه المسألة، لأسباب عديدة منها الدمار الذي أصاب مدنها أثناء الحرب، والرخاء الاقتصادي، وزيادة السكان وأعداد السيارات، وتطور تقنيات البناء التي حدثت في السنوات التي تلت الحرب (رؤوف، 1989).

ومن بين الدول النامية التي اهتمت بتنظيم استعمالات الأرض في مدنها وبلداتها ليبيا. وتعد ليبيا من الدول القليلة في الشرق الأوسط وأفريقيا التي حظيت مدنها وقراها بمخططات، سواء أكانت شاملة (Master Plan) أو عامة (Layout Plan) (الجريدة الرسمية، 1969). ترجع بوادر تخطيط المدن في ليبيا في صورته المتواضعة، المتمثلة في وجود مؤسسات بلدية لتنظيم استعمالات الأرض في المدن والبلدات إلى قرون عديدة. إن الاهتمام بالمدن وبمبانيها يمكن اعتباره جزءاً من تخطيط المدن، حيث تشكل هذه العملية جزءاً من العملية التخطيطية المعاصرة في صورة السيطرة على التطور العمراني وتوجيهه وتنظيمه، إضافة إلى العناية بالمباني التراثية ذات الأهمية التاريخية. لذا فإن بدايات تخطيط المدن هذه يمكن اعتبارها اللبنات

الأولى لعملية تخطيط المدن في صورتها الحديثة. أما تخطيط المدن والمخططات التي وضعت لتنظيم استعمالات الأرض وتوجيه التطور العمراني في المدن والبلدات الليبية فله مسيرة طويلة ترجع إلى القرن السادس عشر، ويمكن الحديث في هذا الصدد عن عدة فترات تاريخية وفق بعض المعايير، منها أن لكل فترة سمة معينة تميزها عن الفترة التي تليها، وثانياً أن كل فترة تعكس أهدافاً وسياسات الظروف السياسية التي كانت تسودها، وثالثاً أنماط المخططات ومدى تأثرها بالمفاهيم والأفكار التخطيطية السائدة في الفترة، وخاصة تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر.

أما الفترات التاريخية التي مورست فيها العملية التخطيطية بنوعيها القديم والحديث فهي كالآتي:

1 ـ فترة الحكم العثماني (1551-1911):

بدون شك كانت هذه الفترة تفتقر إلى وجود تخطيط مدن، ومن ثم عدم وجود مخططات خاصة بالمدن والبلدات. وهذا ليس غريباً، فقد كان هو الطابع السائد في معظم بلدان العالم، لعدة أسباب منها صغر المدن، وقلة عدد سكانها، ومحدودية أنماط استعمالات الأرض، وتواضع وسائل النقل، وتلك المستخدمة في البناء وضآلة حجم الهجرة، بالمقارنة مع حجمها الذي صارت عليه بعد قيام الثورة الصناعية، وتحسن الوضع الصحي والتعليمي في مدن العالم الصناعية أولاً، ومن بعدها في مدن الدول النامية. لذا فإن الأمور التخطيطية كانت تقتصر فقط على بعض المسائل البسيطة التي يمكن اعتبارها حتى في شكلها البسيط المتواضع نمطاً من التخطيط. لاتسامها بالطبيعة التنظيمية، وخاصة في المدن الكبيرة. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يصفون فترة

الحكم العثماني بالفوضى والفقر والجهل، إلا أن بعض الولاة قاموا ببعض الإصلاحات في مدينة طرابلس، فقد اهتم بعض السلاطين بتعمير المدينة، وتشجيع الأهالي على بناء المساكن والمتاجر والمحال العامة والحمامات التركية، إضافة إلى بناء المساجد والمدارس (Agostini, 1917). من هذا نستنتج أن نمطاً من أنماط تخطيط استعمالات الأرض كان يمارس، لأن من البديهي أن يحاول الإنسان دائماً أن يختار أفضل وأنسب المواضع لمثل هذه المباني العامة والخاصة. لذا يمكن القول إن هذا كان نوعاً من تخطيط المدن، ولكن بدون خطوات عمل منتظمة أو منهجية كتلك التي تطبق اليوم. ومع تطور الحياة، ومرور عدة قرون على هذا الوضع، أخذت تظهر في مدينة طرابلس استعمالات جديدة للأرض، ما يعد دلالة على التغير في طبيعة تخطيط استعمالات الأرض الذي كان مقتصراً بالدرجة الأولى على استعمالات الأرض التقليدية التي أشرنا إليها قبل قليل.

بين عام 1836-1911 عاد ازدهار مدينة طرابلس من جديد، وخاصة على الصعيدين العمراني والاقتصادي. وقد صاحب ذلك إنشاء المستشفيات والمدارس المختلفة والفنادق والمقاهي والمحاكم والمطاحن وبعض ورش الصناعات التقليدية، التي تركزت في مناطق محدودة في المدينة القديمة، بالإضافة إلى دورها كسوق رئيس لمنتجات المنطقة الزراعية التي حولها (المهدوي، 1990). وتعكس استعمالات الأرض الجديدة هذه أنماطاً مختلفة جديدة من الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تمارس في المدينة، ولكن مع ذلك لا توجد أية إشارة إلى وجود مخطط المدينة الأولى. ومن هنا يمكن القول إن هذه الفترة اتسمت بانعدام المخططات، وأن المدن كانت ذات طابع إسلامي شرقي، حيث لم تطبق فيها بعد الأفكار والمفاهيم التخطيطية المستوردة، وأيضاً

غياب التشريع. إلا أن نواة المؤسسات التخطيطية بدأت تتبلور مع نهاية هذه الفترة. ويمكن اعتبار فترة الحكم التركي تطوراً في النظام البلدي، وذلك بإنشاء البلديات التي تتبع الولاة أو المتصرفين أكثر منها تعرضاً لتخطيط المدن، وكل ما قامت به السلطات البلدية لم يتجاوز تنظيم البناء وتوجيهه وإصدار رخص البناء، وتحديد خطوط تنظيم الطرق والشوارع في مدينة طرابلس وبنغازي ودرنة، كما أنه لم يوجد أي تشريع يتناول مختلف أوجه التخطيط (عمورة، 1990).

من كل ما تقدم يمكن القول بأنه قد أرسيت في هذه الفترة بعض أسس تخطيط المدن، بمفهوم بسيط، لا يتبع مخططاً معداً، لأن الإجراءات التي وضعتها المؤسسات البلدية وطبقتها تعتبر ضوابط لتنظيم استعمالات الأرض، وتحديد اتجاهات التطور العمراني في المدن معتمداً فقط على مفاهيم التتابع والتركيز والسيطرة. ولا تزال هذه المفاهيم تتحكم في استعمالات الأرض والعمران في المدن.

2 ـ فترة الحكم الإيطالي (1911-1943):

يعتقد الباحثون الليبيون أن الممارسة الحقيقية لتخطيط المدن وفق مخططات لم يبدأ إلا في منتصف القرن الماضي، وبالتحديد إبان الاحتلال الإيطالي؛ إذ ترجع بدايات تخطيط المدن في ليبيا بالمفهوم الحديث إلى العهد الإيطالي، حيث لم يكن يوجد قبل هذا العهد أي مخطط للمدن (عمورة، 1990)، وكانت المدن تنمو وتتوسع وفق بعض الضوابط التي كانت تطبقها المؤسسات البلدية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد تميزت فترة الحكم الإيطالي بوضع مخططات لعدد من المدن الليبية، وخاصة الكبيرة منها، فقد

أعدت خلال الحكم الإيطالي مخططات للمدن الرئيسة كطـرابلس وبنغـازي ودرنه، كما خطط لعدد كبير من القـرى، كجـزء مـن برنـامج الاحـتلال الاستيطاني في ليبيا. وفي هذه الفترة ظهر في البلاد نظام التحضر الحـديث، بمفاهيم تخطيطية جديدة، كمفهوم مدن الحدائق (Citta Giardina)، التي كان أول من دعا إليها أبنزر هاورد في بريطانيا (Kazeri, 1983). ويعكس هذا اهتمام الإيطاليين بالمدن من منظور المصلحة الخاصة؛ إذ لم يقتصر اهتمامهم على المدن فقط، بل شمل القرى أيضاً، فقد بدأوا بوضع أسس التخطيط الريفي في ليبيا. ترجم هذا الاهتمام إلى مخططات شملت أهدافاً واضحة، وسياسـات وضعت بدقة ودراسات. يتضح هذا من خلال اهتمامهم بشق الطرق الواسعة، لربط أجزاء البلاد بعضها ببعض، لأسباب عسكرية واقتصادية، بغية السيطرة عليها، كما اهتموا بنقل تصاميم الأبنية الإيطالية، أي العمارة الإيطالية، إلـى ليبيا، وهي التي لا تزال تشكل أجزاء مهمة في المدن الرئيسة. وإضافة إلـى المباني اهتم الإيطاليون أيضاً بالبنى التحتية للمدن، فمـدوا شـبكات الميـاه والمجاري والهواتف والكهرباء، وخاصة إلى المناطق التي كانوا يقطنونهـا. وعلى الرغم من الأهداف التي كـان الإيطـاليون يرمـون لتحقيقهـا، إلا أن اهتمامهم بالعمران وإقامة البنى التحتية بمثابة وضع أسس متينة لتخطيط المدن في ليبيا. كما أن هذه المخططات حددت مورفولوجية المدن الليبية، وأسـبغت عليها طابعاً يختلف عن العمارة التقليدية العربية الإسـلامية، التـي تعكـس محتويات المخططات التي وضعت للمدن الليبية، وخاصة تلك التي تقع علـى ساحل البحر.

شهدت معظم المدن الساحلية تطوراً ونمواً، وخاصة بعـد سـنة 1932، حيث تغيرت المظاهر الخارجية للمدن بتغير استخدامات الأراضي الحضرية،

وظهور أنماط تخطيطية ومعمارية جديدة، تختلف عن الأنمـاط التخطيطيـة والمعمارية المحلية (القزيزي، 1995). ظهرت في هذه الفترة عدة مدن، كانت في الأصل قرى زراعية، وذلك نتيجة لاهتمام السلطات في تلك الفترة بتنميـة العديد من المراكز الريفية، كجزء من برنامج الاستيطان الزراعي، ففي برقة أنشئت منظمة تعمير برقة سنة 1932م، لتشجيع اسـتعمار برقـة والتنميـة الريفية. وتم استصلاح المناطق المحيطة بالمرج والبيضاء وشحات وغيرهـا من المناطق، كما تم تأسيس قرى زراعية، أصبحت نواة لمدن اليـوم، مثـل البيضاء ولبرق ومسة والقبة والعويلية (القزيري، 1995). ويمكن اعتبار هذه الفترة نقلة مهمة في تخطيط المدن في ليبيا، وفي عملية إعـداد المخططـات للمدن والبلدات الليبية، حيث تم بالفعل ممارسة تخطيط مدن على غرار ما كان يتم في بلد صناعي مثل إيطاليا، وإن كان ذلك يتم لخدمـة مصـالحهم، ومـا يحتاجون إليه لتسيير أمور البلاد التي يستعمرونها. ويتمثل هذا عادة في إنشاء بعض المدن الخاصة بهم، ثم بالتدريج تنتقل الأفكار التي تطبق في هذه المدن الخاصة إلى بقية المدن الأخرى، ولو على نطاق ضيق.

ومن الطبيعي أن إعداد المخططات كان يتم لخدمـة أهـداف المسـتعمر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يكن وضع مخططات للمـدن والبلدات والاهتمام بالريف، الذي يعني تطبيق مفاهيم في التخطـيط الريفـي، وحتى في التخطيط الإقليمي، إلا لإحكام السيطرة على البلدان التـي تخضـع لنفوذهم. أما آثار ذلك كله فتتمثل في أن هذه المخططات منحت المدن والبلدات الليبية أشكالاً جديدة واضحة للعيان، من خلال تصاميم الشوارع واسـتقاماتها وواجهات المباني العامة التي تقع عليها، وتخطيط المناطق السكنية. والشواهد على ذلك كثيرة ولا تزال باقية حتى الآن، وهي واضحة في المدن الكبيرة مثل

طرابلس وبنغازي والمرج القديمة ودرنه وغيرها، وكذلك في بعض المدن الريفية والساحلية، مثل بطة وطلميثه والعقورية وسوسة وغيرها.

يمكن أن نستنتج مما سبق، بل نؤكد، أن بدايات تخطيط المدن بمفهومه الحديث تعود إلى مستهل القرن العشرين، وقد ظهرت في المدن الليبية من خلال المخططات التي أعدت لها، مع احتوائها على أهداف وسياسات واضحة، حددت النمط العمراني واتجاهاته في هذه المدن. أما من حيث كفاءة هذه المخططات فإنها طبقت كما وضعت إلى حد كبير، كما تدل على ذلك الشواهد التي نوهنا إليها الآن.

3 ـ فترة الإدارة المشتركة البريطانية الفرنسية (1943-1951):

بالنظر لقصر هذه الفترة التي لم تزد على ثماني سنوات، ولأن الإدارة كانت مشتركة، فقد كان من الصعب أن تتفق إدارتان مختلفتا الأهداف والسياسات والمصالح في تخطيط المدن والاهتمام به، لذا فقد تركز جل اهتمامهما على تسيير الأمور البلدية اليومية التقليدية، وخاصة أن اثنتين من سنوات هذه الفترة كانتا ضمن سنوات الحرب العالمية الثانية، لذا لا يوجد أي تغيير جوهري يذكر في طبيعة المخططات التي وضعتها الإدارة الإيطالية قبل رحيلها، اللهم إلا بعض التغيير في تركيب سكان المدن، نتيجة للمتغيرات السياسية التي صاحبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول ليبيا على الاستقلال في 1951. دمرت الحرب العالمية العديد من المدن الليبية، وخاصة مدينتي طبرق وبنغازي. ومنذ سنة 1943 آلت إدارة شؤون البلاد، حتى عام 1951، إلى الإدارتين البريطانية والفرنسية، اللتين اقتصر اهتمامهما على تسيير دفة الأمور، ما حد من وجود أي توسيع أو تطوير للمدن القائمة، مع

عودة أعداد كبيرة من السكان الليبيين إلى سكنى المراكز العمرانية التي فقدت جزءاً كبيراً من سكانها الإيطاليين (القزيري، 1995).

4 ـ فترة الإدارة الليبية 1951-1968:

تتميز هذه الفترة بتسلم الليبيين أمور بلادهم في أيديهم، بعد أن تركها الأجانب، ابتداء من سنة 1951، التي يحددها التاريخ المعاصر كبداية لخروج المستعمر، حسبما جاء في قرار الأمم المتحدة الذي أقر بدء مرحلة جديدة تؤول فيها مقادير الأمور إلى الليبيين (بولقمة، 1995).

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين: الأول يبدأ من 1951-1961، ويتميز بالاعتماد على المخططات السابقة التي كانت قد وضعتها للمدن والبلدات الليبية الإدارة الأجنبية؛ إذ لا توجد إشارة واضحة لوقوع أي تغير بالنسبة فيما يتعلق بإعداد مخططات جديدة، ربما لأن الإدارة الليبية كانت تواجه تحديات كثيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن اقتصاد ليبيا لم يكن قد أصبح قوياً بالقدر الذي يمكن من ذلك. أما القسم الثاني من هذه الفترة فيمتد بين 1960-1968، وتميز ببعض النشاط، حيث تم اكتشاف النفط، وأصبحت ليبيا إحدى الدول المصدرة له، فأخذ اقتصادها يتحسن. وانسحبت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في هذه الفترة على تخطيط المدن وعلى المخططات التي أعدت فيها. وقد تطورت عمليات تخطيط المدن والقرى تطوراً مذهلاً منذ أوائل الستينيات، فمع زيادة دخل البلاد من النفط، وتطور المدن الكبيرة ونموها، والهجرة إليها، وظهور أحياء الصفيح في أطرافها، والرغبة في تطوير البلاد وتحديثها، بدأت عمليات التخطيط (القزيري، 1995).

واجهت المؤسسات التخطيطية مشاكل عديدة كانت بحاجة إلى حلول، منها عدم كفاية الوحدات السكنية الموجودة، مع حاجة عدد كبير من المساكن الموجودة للصيانة، فضلاً عن نقص المباني العامة، وعدم وجود شبكة طرق كفؤة، والحاجة إلى شبكات المياه والمجاري، وتوفير السكن الملائم لسكان أكواخ الصفيح في المدن الكبيرة، وتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية، كما حدث مع سكان مدينة المرج، والحاجة إلى تدارك مشكلة النمو السريع للمدن الكبرى ومدن النفط (دوكسيادس، 1964). فقد وجدت الحكومة نفسها أمام تحديات لا مفر من مواجهتها، فبادرت إلى اتخاذ بعض الخطوات لحل المشاكل التي باتت تعاني منها المدن والبلدات الليبية. من هذه الخطوات، وربما كانت الأولى من نوعها، تكليف وزارة التخطيط والتنمية سنة 1963 مؤسسة دوكسيادس للتخطيط والعمارة بإعداد دراسة عن حالة الإسكان في ليبيا، مع تقديم توصيات لحل مشكلة الإسكان وتطوير القطاع الإسكاني. وتعتبر هذه الخطوة نقلة جديدة في مسيرة تخطيط المدن في ليبيا، حيث إن الليبيين كانوا في الفترتين السابقتين بعيدون عن المشاركة في وضع واتخاذ القرارات التخطيطية، بشأن مدنهم وقراهم، إلا أن الوضع تغير خلال هذه الفترة، بعد أن أمسوا هم الذين يدعون مؤسسات التخطيط الأجنبية لإعداد الدراسات ووضع مخططات لمدنهم وقراهم، ومشاركة المسؤولين الليبيين في عملية صنع القرار واتخاذه، وفي العملية التخطيطية.

انصب اهتمام الحكومة في هذه الفترة، كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل، على الإسكان ومشاكله في ليبيا، نظراً للنقص الكبير في المخزون، بالإضافة إلى تدني مستوى الوحدات السكنية أيضاً، لذا فقد حاولت الحكومة معالجة هذه المشكلة، نظراً لعلاقتها بحياة المواطنين، واستقرارهم الأسري. لكن مؤسسة

دوكسيادس اليونانية، ومن واقع خبرتها في مجال الإسكان والتخطيط العمراني، لم يكن من المعقول أن تخطط فقط للإسكان وحده، وخاصة أن المدن والبلدات بحاجة إلى عناية شاملة، لأن الاستعمال السكني يكون بنية ونسيج المدينة، مع الاستعمالات الأخرى. ولذا فقد وجهت الحكومة الليبية عنايتها آنذاك إلى مشاكل أخرى تعاني منها المدن، وهي بحاجة إلى وضع الحلول لها. وهكذا نجد أن المؤسسة تقترح على السلطات تبني سياسات وبرامج مناسبة لحل مشاكل الإسكان وغيرها، من خلال إعداد مخططات للمدن والقرى ولبعض الأحياء في المدن الكبيرة، وتصميم المساكن والمباني العامة، ووضع تصاميم هندسية لبعض المرافق العامة، كالطرق وشبكة المياه والمجاري، والتوصية بإصدار اللوائح القانونية الخاصة بتنظيم المدن وتخطيطها والمعايير الخاصة بالبناء (دوكسيادس، 1964).

شهدت هذه الفترة تطورات تخطيطية جديرة بالذكر، أسهمت في صياغة أسس ومفاهيم تخطيط المدن وإعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية. كانت هذه التطورات وليدة عدة عوامل منها التغيرات السياسية واكتشاف النفط وتحول ليبيا من بلد زراعي فقط، إلى بلد منتج للنفط، أدت إلى زيادة عائدات الدولة، ما ساعد بدوره على اتخاذ قرارات مهمة، كان لها أثر فاعل على بنى المدن ومورفولوجيتها. من هذه التطورات إنشاء مدن جديدة وهي ثلاثة أنماط: النمط الأول شمل إنشاء خمسة موانئ نفطية، أصبحت نواة لخمس مدن جديدة، لما صاحب إنشاء هذه الموانئ من نمو وتطور، وفق مخططات معدة، مثل البريقة (1961) السدرة (1962) الحريقة (1967) الزويتينة (1968). أما النمط الثاني فيتمثل في إنشاء مدينة جديدة على أرض عذراء، مثل مدينة المرج الجديدة، كبديل لمدينة المرج القديمة التي ضربها الزلزال في سنة

1963، التي أنشئت وفق مفهوم مدن الحدائق أو (Garden City) ومدينة راس لانوف في 1964. والنمط الأخير هو إنشاء مدينة جديدة حول قرية صغيرة، ومنحها مكانة سياسية وإدارية، مثل مدينة البيضاء في (1964)، فقد كانت مدينة البيضاء سوقاً صغيرة يقطنها 12.500 نسمة، عندما اختيرت كعاصمة اتحادية في سنة 1964. وتعتبر ثاني مدينة يخطط لها في ليبيا، حيث أسست الحكومة الاتحادية لجنة مشروع البيضاء للإشراف على تخطيط المدينة وإنشائها، فكلفت اللجنة شركة دوكسيادس لإعداد المخطط الشامل. وقد توقع المخططون أن يصل سكان البيضاء في المرحلة الأولى إلى 50.000 نسمة، وفي المرحلة الثانية (التي تنتهي في 1988) إلى 10.000 نسمة (Doxiadis Association, 1966).

وقد كان إنشاء النمط الأول نتيجة للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بعد أن أصبحت ليبيا إحدى الدول المصدرة للنفط. وجسدت المخططات التي وضعت لإنشاء هذه المدن أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية، فبدأت هذه المدن تنمو سكانياً، وتطورات عمرانيا، وخاصة بعد أن توفرت فيها فرص العمل لعدد كبير من الليبيين وغير الليبيين. وهذا بدوره يعكس فاعلية هذه المخططات وكفاءتها، نظراً لما أولت السلطات من اهتمام بتنفيذها ومتابعتها، لعلاقة ذلك بأهم عنصر من عناصر اقتصاد البلاد، ألا وهو النفط والعاملين في مجاله.

من هذا يمكن أن نستنتج أن لتدخل الدولة في تنفيذ المخططات التي توضع للمدن والبلدات أثر لا يمكن تجاهله، بل يعتبر دافعاً قوياً وحافزاً لتحقيق أهدافها. أما إنشاء النمط الثاني في المدن، وهو المتمثل في إنشاء مدينة جديدة، بديلة عن مدينة قديمة، نتيجة تدميرها بسبب كارثة طبيعية، كما هو الحال

بالنسبة لمدينة المرج الجديدة، فنجد أن الحكومة وجدت نفسها آنذاك أمام تحد وأمر واقع، فقد قدمت المدينة ضحايا كثيرة، نتيجة تعرضها المستمر للكوارث الطبيعية، من سيول وأمطار وهزات أرضية، إضافة إلى عدم صلاحية معظم المباني فيها للوظائف التي أنشئت من أجلها، ثم جاء الزلزال في عام 1963 كعامل محفز قوي لإيجاد حل لهذه المدينة المنكوبة. وهكذا نجد أن المدينة الجديدة البديلة التي شرعت الدولة في إنشائها عام 1964 كانت تعويضاً لمواطني المدينة عن الخسارة التي أصابتهم، بفقدهم الأرواح والممتلكات.

وقد تم تنفيذ المخطط الذي وضع لمدينة المرج الجديدة، وفق مفهوم مدن الحدائق، وخاصة المرحلة الأولى، أي مرحلة تعويض المتضررين، فنفذ المخطط كما وضعته الشركة الاستشارية. أما بعد تسليم المتضررين المساكن والمحلات التجارية في المدينة الجديدة، فقد دخلت المدينة إلى مرحلة جديدة، وفق المخطط الجديد، حيث أدخل أسلوب تنفيذ وبناء المدينة في مراحلها التي تلت الأولى تغييرات جوهرية، بالنظر لتغير السياسات التي اتبعت في المرحلة الأولى؛ إذ تغير نمط المساكن وشبكات الطرق والأماكن المفتوحة والخضراء، إضافة إلى توسع المدينة باتجاه الشمال. وكان كل هذا لأسباب عديدة منها:

أولاً: تغير مفهوم مدن الحدائق، لأن المواطنين بدأوا بإنشاء دورهم السكنية بعد أن منحتهم الدولة القروض، ووزعت عليهم البلدية قطع الأراضي. وهكذا أخذت تظهر في المدينة أحياء سكنية جديدة، تختلف تماماً عن تلك التي ظهرت في بداية إنشاء المدينة.

ثانياً: أحاطت بالمدينة بعض القيود، مثل الأراضي الزراعية عالية الجودة، حيث كانت نسبة كبيرة من مواطنيها يعملون في الزراعة وتربية

المواشي، وكذلك إحاطتها بمشروع الجبل الأخضر الزراعي الذي يؤثر علـــى توسع المدينة. وقد أدى ذلك إلى رفع الكثافة السكانية.

ثالثاً: عدم تنفيذ كافة الأهداف الاقتصادية لمخطط المدينة، التي تمثلت في إنشاء عدد من المصانع التي كان من شأنها أن تعـــزز القاعـــدة الاقتصـــادية للمدينة.

وأخيراً توقع المخطط الجديد لمدينة المرج الجديدة، الذي وضعته مؤسسة دوكسيادس في نهاية السبعينيات أن يبلغ سكان المدينة 16.000 نسمة في عام 2000، غير أن هذا لم يتحقق، بسبب إنشاء شبكة طرق جيدة تربط المراكـــز الريفية بالمرج، سهلت حركة التنقل اليومية منها وإليها، ما أثر على جوانـــب عديدة في المدينة، مثل الأنشطة الاقتصادية، وخفـــض حجـــم الطلـــب علـــى الوحدات السكنية نسبياً، وزيادة عدد السكان أيضاً.

أما النمط الثالث في المدن فهو إنشاء مدينة جديدة لتكون مركـــزاً إداريـــاً وسياسياً، مثال ذلك مدينة البيضاء، التي جاء إنشاؤها نتيجة قرار سياسي، لأن النية كانت تحويل البلدة الصغيرة إلى مركز إداري مهم في المنطقة الشـــرقية في ليبيا. كانت البيضاء مدينة سوق صغيرة، يقطنها 12.500 نسمة، عنـــدما اختيرت كعاصمة اتحادية في سنة 1964، وهي تعتبر ثاني مدينة يخطط لهـــا في ليبيا. أنشأت الحكومة الاتحادية لجنة مشروع البيضـــاء للإشـــراف علـــى تخطيط المدينة وإنشائها، فكلفت اللجنة شركة دوكســـيادس بإعـــداد المخطـــط الشامل. وقد توقع المخطط أن يصل سكان البيضاء في المرحلة الأولى إلـــى 50.000 نسمة، ثم يبلغ في نهاية المرحلـــة الثانيـــة فـــي ســـنة 1988 إلـــى 100.000 نسمة (Doxiadis Associates, 1966). ولكن بعد قيام الثـــورة

في 1969 اتخذت القيادة السياسية الجديدة قراراً آخر بجعل مدينة طرابلس عاصمة البلاد. لذا فقدت مدينة البيضاء أهميتها كعاصمة اتحادية. وهنا نجد أن التغيرات السياسية في البلاد، كما أشرنا من قبل، لها دور مهم في تخطيط المدن، وفي صياغة الأهداف والسياسات التي تتضمنها المخططات.

يستنتج مما تقدم أن فترة الإدارة الليبية امتازت باهتمام الدولة بوضع مخططات للمدن والبلدات، وإنشاء مدن الموانئ والمدن الجديدة، ووضع حلول لمشاكل الإسكان، التي كانت تعاني منها جميع المدن الليبية تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة، لعلاقة ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مدينة وبلدة. وقد تجسد هذا الاهتمام في شكل خطوة مهمة، وخاصة بعد زيادة عائدات النفط، تمثلت في دعوة أربع شركات تخطيطية استشارية أجنبية لوضع مخططات شاملة (Master Plans) للمراكز الحضرية، ومخططات عامة (Layout Plans) للمراكز الريفية، ووضع سقف زمني لتنفيذها. فكلفت مؤسسة دوكسيادس بإعداد مخططات شاملة وعامة لكل التجمعات في المنطقة الشرقية، عدا مدن بنغازي والبيضاء والمرج. وفي هذا الإطار أعدت المؤسسة تسعة مخططات شاملة، و65 مخططاً عاماً (Doxiadis Associates, 1968)، كما قامت مؤسسة ماجيا مارشال مكملان وليوكا (M.M.M.L.) بإعداد مخططات لمحافظات مصراته والخمس، فأعدت سبعة مخططات شاملة، و25 مخططاً عاماً (McGaugh, at, al, 1968). أما شركة أركتكتشر بلاننج (APP) فأعدت مخططات لمحافظات الزاوية والجبل الغربي، بلغت ثمانية مخططات شاملة، و32 مخططاً عاماً (A.P.P., 1969)، كما كلفت شركة وايتنج (Whiting) بإعداد مخططات شاملة لكل من طرابلس

وبنغازي وسبها، فأعدت 26 مخططا عاماً للمحافظات الجنوبية (W.A.I., 1967, 1969, 1970).

ثم أخذ الاهتمام بالتخطيط يترسخ أكثر في سنة 1968، حيث أصبح هذا التاريخ سنة أساس لمرحلة تخطيطية يعتبرها بعض الباحثين (القزيري، 1995) مرحلة التخطيط الشامل الأول، وحددت سنة 1988 كسنة الهدف، أي فترة عشرين سنة. واتخذت الحكومة خطوة أخرى مهمة في هذا السياق هي إصدار القانون رقم (5) لسنة 1969، الذي سمي قانون تخطيط المدن. ويعتبر إعداد المخططات وإصدار قانون تخطيط المدن من أهم سمات فترة الإدارة الليبية، التي تعكس اهتمام الدولة بتخطيط المدن والبلدات وتعزيزها بقانون.

بيد أن كثيراً من الباحثين أثار تساؤلات حول مدى فاعلية المخططات التي أعدت في هذه الفترة، وذلك نظراً لطول الفترة الزمنية المحددة بعشرين سنة، وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كان لها أثر كبير على هذه المخططات وعلى المسيرة التخطيطية في ليبيا بصورة عامة. وكان الانتقاد المتعلق بطول الفترة الزمنية قد وجه في الستينيات إلى المخططات التي تعد للمدن والبلدات في الدول الصناعية ومنها بريطانيا (Heap). كما أثار التساؤل جانب آخر هو أن هذه المخططات أخفقت في توضيح علاقة المدن بأقاليمها، بمعنى أن هذه المخططات قد وضعت دون أن تؤخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم المدن التي وضعت لها. نظراً لتدني الخدمات العامة في معظم المناطق الريفية وعدم وجود شبكة طرق كفؤة في بداية السبعينيات. هذه الأوضاع دفعت أعداداً كبيرة من السكان للنزوح إلى المدن، مع تحسن الخدمات الصحية في المدن، وارتفاع دخل الفرد فيها، نتيجة الزيادة المستمرة في عائدات النفط، حيث زاد عدد سكان المدن،

ومن ثم زادت الحاجة إلى وحدات سكنية جديدة. كما أدى غيــاب المشــاركة الشعبية إلى وضع مقترحات لا تنسجم في كثير من الحالات مع رغبات معظم المواطنين أو تتعارض مع مصالحهم. وقد أدت هــذه الحالــة إلــى توجيــه الانتقادات الكثيرة إلى هذه المخططات، وأثارت الكثير من التســاؤلات حــول جدواها وفاعليتها.

وقد حاولت الدولة تقليل الفجوة الواسعة بين الريف والحضر من خــلال خطة خمسية (1963-1968)، وضعت لأول مرة فــي ليبيــا، نظــراً لقلــة الاستثمارات التي كانت متوفرة للجهات التخطيطية، والتي انعكست على كفاءة المخططات وأدائها. هذا إلى جانب ضآلة حجم الاستثمارات التي بلغــت 169 مليون جنيه، وخصص معظمها لتطوير المدن الكبيــرة، وبعــض المرافــق الأساسية كالطرق والكهرباء ومياه الشرب والمجــاري (العزابــي، 1993). يضاف إلى ذلك قلة الخبرة المحلية ومحدودية عدد العاملين المؤهلين في مجال تخطيط المدن في ليبيا في هذه الفترة.

فترة الثورة 1969-1980:

هي الفترة التي تبدأ من أول سبتمبر 1969، ورافقتها تطورات سياســية واقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة، انعكست على المدن والبلدات عن طريق المخططات التي أعدت خلال هذه الفترة، لأنها جســدت طموحــات الثــورة وأهداف وسياسات النظام الجديد. ونتيجة لقيام الثورة في سنة 1969 تغيــرت الأولويات في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة، حيــث زاد الاهتمــام بالقطاع الصناعي، ما حتم زيادة الحاجة إلى توفير مساحات مــن الأراضــي داخل المخططات وخارجها لتوطين الصناعة (Kezeiri, 1983). وتعد هــذه

الفترة من الفترات المهمة في تاريخ تخطيط المدن في ليبيا، وفي مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية، نتيجة تبني الحكومة الثورية أهداف اقتصادية واجتماعية أثرت على المجتمع الليبي، وعلى بنى المدن والبلدات الليبية.

على ضوء الإعلان الدستوري تم إرساء أسس اقتصادية واجتماعية جديدة، استهدفت تحويل المجتمع العربي الليبي من التخلف والفقر إلى التقدم والرخاء. وقد تمثل كل ذلك في السياسات التنموية التي انتهجتها البلاد في الفترة من 1970-1990، في شكل خطط قصيرة ومتوسطة المدى، لأجل تحقيق التنمية الجهوية الحقيقية لتفادي عدم مراعاة النمو المتوازن، ولتحقيق عدالة التنمية المكانية، أي بعكس ما حدث في الماضي من إهمال التنمية القروية، الذي أدى إلى نزوح السكان من الأرياف إلى المراكز الحضرية بصورة غير مألوفة، وبنسب متفاوتة (العزابي، 1993).

في مستهل السبعينيات أنهت المكاتب الاستشارية التخطيطية عملها، ووضعت 27 مخططاً شاملاً، و148 مخططا عاماً، أرفقت بتقارير نهائية عن المدن والبلدات، مشتملة على: أنماط استعمالات الأرض فيها، حالة السكان، القاعدة الاقتصادية، الأيدي العاملة، اتجاهات التوسع الحضري والقيود التي تحد من التوسع الحضري في بعض الحالات.

وقد أصبحت التساؤلات التي أثيرت حول المخططات والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت عقب قيام الثورة في 1969، ورغبة الحكومة الثورية الجديدة في إجراء إصلاحات وتحسين أوضاع المراكز الحضرية والريفية، وتقليل الفجوة الواسعة بين مستوى الخدمات العامة وفرص

العمل في الريف والحضر، دوافع حفزت الحكومة على اتخاذ بعض الخطوات المهمة التي كونت الأرضية لجيل جديد من المخططات والدراسات حول المدن والبلدات لحل العديد من المشاكل ومواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة لم تستطع مخططات ودراسات الجيلين الثاني و الثالث أن تحلها. اتسمت الفترة الواقعة بين 1981-2000 بجهود كبيرة لتجاوز النقص في مخططات الجيلين الثاني والثالث، وهو عدم دراسة أقاليم المدن، أي غياب التخطيط الإقليمي. لذا نجد الحكومة تتخذ خلال هذه الفترة سلسلة من الخطوات الإيجابية لتحسين أوضاع المدن والأقاليم من خلال إعداد دراسات ومخططات جديدة، وزيادة حجم الاستثمارات. هذه الخطوات الإيجابية والاهتمام بالمدن وبأقاليمها تجسدت في وضع خطط تنموية، كان لها الأثر في تغيير التراكيب الداخلية للمدن الليبية وتطويرها عمرانياً. من هذه الخطط الخطة الثلاثية 1973-1975 والخطة الخمسية الأولى 1976-1980، والخطة الخمسية الثانية 1981-1985. وقد استهدفت هذه الخطط تحسين المستوى المعيشي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف والمدن المتوسطة والصغيرة، كما أن حجم الاستثمارات زاد خلال الفترة الواقعة بين 1973-1985، فبلغ 23.179 مليار دينار، شملت معظم المناطق، وجسدت التنمية المكانية في خمسة محاور، كما استهدفت هذه الخطط إقامة مشاريع صناعية مختلفة، توزعت على المراكز الحضرية والريفية، إضافة إلى إنشاء شبكة طرق ومواصلات لربط معظم أنحاء الجماهيرية، بعضها مع بعض، وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات (العزابي، 1993).

وقد جاء اتخاذ هذه الخطوات الإيجابية نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد، وإلى العجز والقصور اللذين أثارا تساؤلات

الباحثين والمهنيين، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. كل هذا جعل الحكومة تتخذ مزيداً من الخطوات الإيجابية الأخرى، منها:

1 ـ دراسة عن التجمعات السكانية:

كلف المكتب الاستشاري الإيطالي إيتالكونسلت Italconsult بإعداد دراسة شملت كافة التجمعات السكانية في ليبيا. كان الهدف منها إعداد وثائق توضح واقع حال هذه التجمعات، لمعرفة حاجاتهم الأساسية من الخدمات العامة، إضافة إلى خلق توازن بين المراكز الحضرية والريفية، وتقليل الهوة الواسعة بينها (Italconsult, 1976).

2 ـ إعداد مخطط طبيعي على مستوى ليبيا للفترة 1981-2000:

أعدت هذا المخطط أمانة التخطيط وأمانة البلديات وخبراء من الأمم المتحدة، وقد احتوى استراتيجيات اجتماعية واقتصادية حتى سنة 2000 (أمانة البلديات وأمانة التخطيط، 1979). وكان أهم ما تضمنه هذا المخطط الوقوف على الإمكانات الحالية والمستقبلية في ليبيا، سواء البشرية منها أو الطبيعية، تحسباً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحصل في المستقبل. كما أكد المخطط على عدم الاعتماد الكلي على النفط كقاعدة رئيسة لاقتصاد البلاد، والسعي لتنويع مصادر بديلة يمكن الاعتماد عليها وتجديدها، وذلك بوضع أساس اقتصادي متين، يعتمد على الصناعة والزراعة إضافة إلى النفط.

وقد توقع المخطط أيضاً تواصل النمو المستمر لسكان ليبيا، بمعدل يصل إلى ما بين 3.5% و3.9% في السنة، ومن ثم توقع أن يبلغ عدد سكان ليبيا، 6.5 مليون نسمة كحد أعلى، و5.5 مليون نسمة كجد أدنى في عام 2000 (العزابي، 1993). أما فيما يتعلق بالمدن والبلدات وعلاقة ذلك بمخططاتها

فنرى أن سكان إقليم طرابلس وبنغازي مثلاً أصبحوا يشكلون 82.7% من مجموع السكان في عام 1990، وتوقع المخطط أن حوالي 41.4% من سكان ليبيا سوف يقطنون في بلديتي طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق في سنة الهدف 2000، بالمقارنة مع 47.8% من السكان في سنة 1980. ويعتبر هذا الانخفاض مؤشراً جلياً على أن البلديتين سوف تحافظان على سكانهما مع حدوث هجرة أقل مما حدث في الماضي القريب، بسبب الاهتمام ببقية المدن والبلدات، وبدون شك أن هذه الحالة سوف تنعكس على المخططات الحالية لهاتين المدينتين الرئيستين وبقية المدن والبلدات، وخاصة المجاورة لهما.

جسد المخطط أيضاً جانباً مهماً له علاقة بأنماط المخططات وعلى كفاءتها، من خلال تنفيذ المقترحات التي ترد فيها. وكما أشرنا آنفاً فإن حجم الاستثمار الذي يعكس المبالغ التي ترصد لتنفيذ المشاريع الحيوية في المدن، كمشاريع الإسكان والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها. وله أيضاً انعكاسات على المخططات ومدى فاعليتها في جانب مهم من جوانب تنفيذها. ولا يمكن استثناء المدن الليبية من هذه القاعدة. وبمقارنة سكان البلديات بمصروفات التنمية على كل بلدية خلال الفترة من 1981 إلى 1990 نجد ترابطاً كبيراً بين السكان والمصروفات، فبينما يتركز أكبر عدد من السكان في بلديات طرابلس (27.2%) وبنغازي (13.3%) وخليج سرت بما في ذلك مصراته (11.4%)، أي ما مجموعه 51.9% من إجمالي عدد السكان، نجد نسبة أقل من مصروفات التنمية 47.4% تحظى بها هذه البلديات. وعلى النقيض من ذلك بلديات الدواخل، مثل سبها ومرزق وأوباري التي بلغ عدد سكانها 5.9% من سكان الجماهيرية، حازت على نصيب أكبر من التنمية (11.2%)، أي حوالي ضعف عدد السكان (العزابي، 1993).

يبقى جانب آخر مهم هو ما يصرف في المدن والبلدات من قبل مواطنيها، أي القدرة الشرائية لساكني المدن والبلدات، لأنها تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي، حيث إنه كلما زادت قدرة المواطنين الشرائية، زادت الأنشطة الاقتصادية فيها، ومن ثم تقل البطالة، وتزداد فرص العمل. كل ذلك يؤدي إلى تطور عمراني في المدن، نتيجة لزيادة الطلب على الوحدات السكنية والمحلات التجارية والمكاتب المهنية وأماكن التسلية والترفيه. وهذا بدوره يمنح المخططات دفعاً وقوة في تنفيذ ما يرد فيها من مقترحات وأهداف لمنفعة المدن وقاطنيها.

هذا الجانب يخضع لعاملين: أولهما النظام الاقتصادي السائد في البلاد، والأهداف التي تتبناها الدولة في تنمية وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مدينة معينة، أو مجموعة من المدن أو الأقاليم. وهذا يحصل بدون شك في ليبيا أيضاً (العزابي، 1993)، ذلك أن الزيادة والنقصان في حجم الاستثمارات والتذبذبات التي تحصل في دخول الأفراد في المدن والأقاليم لها انعكاسات على كفاءة المخططات وأدائها، من حيث إنها تؤثر فيها سلباً، ما يؤدي إلى عدم تنفيذ الكثير من المقترحات التي ترد فيها، وعدم تحقيق أهداف بعضها، مؤثرة بذلك على مستوى التطور العمراني في المدن. فعلى ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية دخلت المخططات مرحلة جديدة، وخاصة بعد أن أدركت الدولة أهمية التخطيط الإقليمي، لذا نجد الجهات التخطيطية العليا، مثل أمانة البلديات وأمانة التخطيط، تضع، إضافة إلى إعدادها المخطط الطبيعي القومي، معايير التخطيط الإقليمي والتخطيط الشامل الذي أعدته أمانة البلديات في سنة 1977 كدليل للتخطيط الشامل والعام في ليبيا (Secretariat of Municipalities, 1977). وعلى ضوء هذه المعايير تقسم ليبيا إلى

أربعة أقاليم تخطيطية، هي على التوالي: إقليم طرابلس، إقليم بنغازي، إقليم الخليج، إقليم سبها. وتحدد هذه الأقاليم هيآت الأراضي للتخطيط الإقليمي، وإعداد مخططات إقليمية شاملة وعامة للفترة 1980–2000، حيث كلفت دوكسيادس للمرة الرابعة بإعداد مخططات شاملة وعامة والمخطط الإقليمي لإقليم بنغازي (Doxiadis Associates International, 1980) وكلفت بولسيرفيس (Polservice) بإعداد مخططات مماثلة لإقليم طرابلس (Polservice, 1980)، وكلف ائتلاف فنماب وشركة سبيربلان الألمانية بإعداد المخططات لإقليم الخليج (Speerplan, 1980). وقد بلغ عدد المخططات الشاملة والعامة ومخططات أخرى للأقاليم الأربعة: 91 مخططاً لإقليم طرابلس، 73 مخططاً لإقليم بنغازي، 63 مخططاً لإقليم سبها، 19 مخططاً لإقليم الخليج (عمورة، 1990).

استهدفت هذه المخططات بصورة عامة، ومن خلال السياسات التي تضمنتها، إلى صياغة آلية تعتمد عليها السلطات المركزية والمحلية لاتباع سياسة سليمة لتوطين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير أنماط مختلفة من الخدمات الضرورية اللازمة لكل تجمع وقرية، وربطها بشبكة طرق جيدة، كي يؤدي التجمع دوره بفاعلية (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 1980)، كما استهدفت سياسات التخطيط المكاني إيجاد حلول واستراتيجيات مختلفة لتلائم الأوضاع الجغرافية والسكانية والهيكلية السائدة في كل منطقة، لمعرفة العوامل التي تؤثر في زيادة الإنتاج، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تأخذ في الاعتبار تطوير المرافق والخدمات ووضع مخططات المدن والقرى، كأحد الأهداف الأساسية (القزيري، 1995).

يستنتج مما تقدم بأن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي وبتخطيط المدن يجسد عدة نقاط مهمة، منها:

- إيصال التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن إلى مرحلة متطورة في ليبيا، وممارستها على نطاق واسع.
- وضع آلية للعملية التخطيطية، وإعداد كوادر تخطيطية وطنية تشارك المكاتب الاستشارية الأجنبية في إعداد مخططات المدن والأقاليم.
- تبني أهداف واضحة وتبني استراتيجيات بناءة تهدف إلى تحسين الأوضاع في المدن والأقاليم لتقليل الفجوة التي كانت موجودة بين المدن والقرى قبل هذه الفترة.

وهنا يجب توضيح الإنجازات المهمة التي تحققت عن طريق المخططات التي وضعت للمدن والأقاليم الليبية، وتعكس كفاءتها إلى حد ما وهي:

1- إنجاز مشاريع إسكانية في المدن، وإنشاء وحدات سكنية في المناطق الريفية في المزارع.

2- إقامة مشاريع زراعية في أقاليم سبها والكفرة في أقصى الجنوب، وأخرى في الشمال.

3- إنشاء مراكز صناعية جديدة في مصراته والزاوية وأبي كماش وغيرها في المدن.

4- إقامة مدن صناعية جديدة وقرى زراعية في المناطق البعيدة، مثل راس لانوف والبريقة وغيرها.

5- إنشاء شبكة طرق ومواصلات جيدة تربط المدن والأقاليم مع بعضها البعض، تمثلت في حوالي 24.000 كم من الطرق المعبدة، والمطارات والموانئ.

المعوقات التي تحد من كفاءة المخططات:

على الرغم من الإنجازات التي تمت الإشارة إليها، إلا أنه يمكن القول إنه لا يوجد مخطط لا يصادف معوقات، أو يواجه مشاكل في تنفيذه، وينطبق هذا دون استثناء على المخططات التي تعد في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، مع فارق الظروف المحلية التي تسود في كل مجموعة من هذه الدول، بل في كل دولة منها. من هذه المعوقات قسم ملموس ومتوقع، وآخر مفاجئ غير منظور مشوب بحالة من عدم التأكيد. وقد تحدث المعوقات نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية، كالتغير في حجم صادرات الدولة سلباً أو تكون اجتماعية، كحدوث هجرات كبيرة إلى المدن، دون وجود إمكانيات لتوفير الحاجات الأساسية للقادمين الجدد، من سكن وخدمات عامة، والأهم من ذلك فرص العمل، أو حدوث كوارث طبيعية من زلازل وغيرها. أما المعوقات غير المنظورة فمنها التغيرات السياسية، سواء المفاجئة أو التي تتم في إطار نظام سياسي معين، كذهاب حكومة ومجيء حكومة أخرى، نتيجة لأزمات سياسية أو انتخابات، ما يؤدي إلى التخلي عن السياسات التي كانت تلتزم بها الحكومة السابقة.

وهكذا نجد أن مثل هذه الحالات تؤدي إلى تغيير أهداف المخططات وإجراء التعديلات عليها، وصياغة أهداف أخرى محلها، أو تبني سياسات جديدة تتناسب مع الإيديولوجية والمفاهيم التي تؤمن بها الحكومة الجديدة، أو

إلغاء المخططات برمتها. وهذا يؤدي إلى التأثير في المستوى المحلي. أما على المستوى الإقليمي والدولي فنرى الحروب، مثل حرب العراق وإيران وحرب الخليج الثانية، والأزمة الاقتصادية التي عصفت بمجموعة دول جنوب شرق آسيا؛ كل هذه العوامل تؤثر في المخططات الإقليمية ومخططات المدن على حد سواء، حيث تتغير موازنات هذه الدول نتيجة للحروب والأزمات، ويعاد النظر فيها، على ضوء ضوابط اقتصادية جديدة لمعالجة الموقف الاقتصادي المتأزم، واتخاذ إجراءات لاحتوائه. وبدون شك تنسحب كل هذه العوامل على المخططات، وتحد من كفاءتها، ما ينعكس على مستوى تطور المدن والأقاليم.

وفي ليبيا، كما في كل دول العالم، تتأثر المخططات التي أعدت لمدنها وأقاليمها ببعض العوامل المحلية والخارجية. من العوامل الخارجية مثلاً إعادة النظر في حجم الاستثمار في المدن والأقاليم، نظراً لتذبذب عائدات النفط، التي تخضع لقاعدة العرض والطلب أو غيرها من العوامل. أما العوامل المحلية فمنها

- تحديد حجم الاستثمار بالنسبة لإقليم معين أو مدينة أو مدن معينة، لصالح إقليم آخر أو مدن أخرى، لحاجتها الماسة لاستثمار مبالغ فيها.
- إعادة هيكلة إدارة البلديات التي تغير حدود البلدية، فيؤثر هذا الإجراء في المخطط الخاص ببلدية معينة، وربما أدى إلى تغيير المقترحات والأهداف التي تضمنها. وفي هذا الإطار تم بالفعل إلغاء أو تغيير الكثير من البلديات من إقليم تخطيطي إلى إقليم تخطيطي آخر، فمثلاً ضمت بلدية الجفرة الواقعة ضمن إقليم سبها التخطيطي إلى بلدية خليج سرت،

إلى غير ذلك من التعديلات التي سببت الكثير من الصعوبات في التحديد المكاني للدراسات التخطيطية بالجماهيرية. وبالطبع يؤدي كل ذلك إلى الكثير من الاختلافات في المستهدفات التخطيطية (حلمي، 1994).

- عدم وضوح التعريفات والمصطلحات التخطيطية المستخدمة من قبل المؤسسات التخطيطية، ما يحدث إرباكاً ملفتاً للنظر، يكون له، دون شك، تأثير على المخططات، قد يكون راجعاً إلى عدم الإجماع على استعمال التعريفات والمصطلحات. وفي هذا الصدد يلاحظ الدارس أن هناك العديد من الأسس التي يجب إيجاد معايير أو تعريفات محددة لها، بحيث تكون ذات مفهوم ودلالة واضحة في مجال الإحصاء والتخطيط المكاني وما يتعلق بها.

- الدعم الكافي للمخطط لتنفيذ أمر لا يقبل الجدل، وضروري لتحقيق أهدافه، فإن قانون تخطيط المدن والقرى رقم (5) لسنة 1969 وقانون التنمية والتخطيط لا يغطيان بما فيه الكفاية المخططات القطاعية والإنمائية.

- تعدد المستويات الإدارية في ليبيا، هو الآخر له تأثير في المخططات وتنفيذها، فالمستويات الإدارية بالجماهيرية ثلاثة، تتمثل في: اللجنة الشعبية للفرع البلدي ومؤتمر الفرع البلدي، اللجنة الشعبية للبلدية ومؤتمر البلدية، اللجنة الشعبية العامة ومؤتمر الشعب العام. وكثيراً ما يلاحظ أن أعمال التنفيذ لمشاريع الخطط الإنمائية أو ما تطرحه الخطط المكانية يتم بما يتراءى لأحد المستويات الإدارية المحلية (الفرع البلدي،

البلدية). ونتيجة لذلك يلاحظ التغير في المواقع أو في السعات أو في المستويات، كما يلاحظ تضارب في أولويات المشاريع التي تعتمد في الاستفادة منها على وجود مشاريع أخرى سبقت، مثل الطرق والخدمات (حلمي، 1994).

من القضايا الأخرى التي تحد من كفاءة المخططات، وتقلل جدواها، قضايا محلية تتعلق بالمدينة أو البلدة التي وضع المخطط لها. ومما لا شك فيه أنه عند إعداد مخطط، لابد أن تستفيد جماعة من الناس دون أخرى؛ إذ من المستحيل ترضية جميع الأطراف بصورة متساوية. وهذه الحالة يمكن أن تحدث في أي مجتمع، لكن لها حلول سوف نشير إليها بعد قليل. نلاحظ تدخل الجهات المحلية من أفراد ومسؤولين وتيارات قبلية في تغيير مواقع المشاريع، سواء بهدف الاستفادة منها أو إبعادها عن أراضيهم. كذلك ضعف المتابعة من قبل الإدارات المحلية، بما لها من صلاحية وشعبية في مجالات العمل الميداني، إضافة إلى عدم وجود تفويض عادل. نتيجة لهذه الصعوبات كثيراً ما نجد تغييرات جوهرية في مخطط استكمال الأراضي للمخططات المكانية، إضافة إلى تغيير في مواقع المشاريع العامة، أي وجود ارتجالية (حلمي، 1994).

في هذا السياق يمكن بيان أن غياب المشاركة الشعبية الفعلية يعتبر سبباً من أسباب مثل هذه المشاكل التي تؤثر في المخططات، فضلاً عن أن دعم المخطط قانونياً يعزز مكانته، وأن تعويض المواطنين الذين يتأثرون بالمقترحات التي ترد في المخططات تعويضاً جيداً، يقلل من هذه الصعوبات، ويزيد من كفاءة وفاعلية المخططات.

من هنا فإن من الضروري وجود تنسيق بين الجهات التخطيطية والمؤسسات الحكومية بصورة عامة، لأجل تنفيذ المخططات التي تعد للمدن أو للأقاليم، لما في ذلك من منفعة المجتمع الليبي، من حيث إنه يحول دون هدر الأموال والوقت اللذين يصرفان على إعداد هذه المخططات. ومن الضروري أيضا احترام المخططات المعتمدة، كمخططات المدن التي كثيراً ما انتهكت من قبل الجهات المشرفة على التنفيذ أثناء التطبيق، على نحو أثر تأثيراً سلبياً على تلك المخططات من جهة، وعلى فحوى التخطيط الطبيعي من جهة أخرى (العزابي، 1993).

الاستنتاجات والتوصيات:

عكست لنا الصفحات السابقة مسيرة إعداد المخططات للمدن والبلدات الليبية، واختبر مدى كفاءتها وفاعليتها، ووجدنا أنها، خلال مسيرتها الطويلة، تأثرت بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد، حيث إنها كانت تنتعش تارة، وتخمد تارة أخرى. وإلى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى مثل ضعف المتابعة والتدخل من قبل المؤسسات والأفراد، الذي كان، ولا يزال، يحد من أداء المخططات دورها بفاعلية وجدارة، مؤثرة بذلك سلباً على المدن والأقاليم الليبية.

وبناء على هذا نذكر فيما يلي بعض التوصيات، آملين أن تكون فيها فائدة:

1- صياغة الأهداف والسياسات بوضوح، عند إعداد المخططات للمدن والأقاليم.

2- مراجعة المخططات على الأقل كل خمس سنوات مــرة، للأخــذ فــي الاعتبار المستجدات الاقتصادية والاجتماعية.

3- توسيع المشاركة الشعبية فــي مناقشـــة المقترحـــات التـــي تحتويهـــا المخططات، لتقليل الاعتراضات عليها، ولزيادة فاعليتها وكفاءتها.

4- احترام المخططات وإسنادها، مع تطبيق فعلي لقوانين التخطيط، كـــيلا تهدر أموال الدولة وجهودها وهي أصلا ثروة المجتمع.

5- التأكيد في المخططات المستقبلية على المحافظة على المباني التراثيـــة الموجودة في الأجزاء القديمة من مراكز المدن.

6- التأكيد على المحافظة على بيئة المدينة والإقليم، وتخصيص مســـاحات واسعة في المخططات لذلك.

7- التأكيد على الاهتمام بالإمكانات السياحية في المدن والأقاليم، لما لها من تأثير كبير على توفير فرص العمل وتطويرها اقتصــــادياً واجتماعيـــاً وعمرانياً.

8- توسيع مساحة مشاركة المخططين الليبيين مع الشركات الاستشارية في إعداد المخططات، لأنهم أدرى بمشاكل مجتمعهم وحاجاته.

المراجع:

- رؤوف، محمد خالص (1989)، التصاميم الأساسية للمدن العراقية بين الإعداد والتنفيذ، مجلة أبحاث، ع1، س1، أربيل.

- Agostini, E.Di,(1917) Le Popolazione Della Tripolitania, Tripoli, pp.1-7.

- المهدوي، محمد المبروك (1990)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص412.

- عمورة، علي الميلودي (1990)، تطور التخطيط الحضري بالجماهيرية، بحث ألقي في الملتقى المغاربي للتهيئة العمرانية، تونس 11/22 (غير منشور).

- Kezeiri, S. (1983), Urban Planning in Libiya, Libyan Studies, The Society For Libyan Studies, London, vol.14, pp.9-14.

- القزيري، سعد خليل(1995)، التحضر في الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي أبو لقمة وسعد خليل القزيزي، سرت،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- بولقمة، الهادي مصطفى (1995)، مدخل عام، في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- دوكسيادس، مؤسسة دوكسيادس (1964) الإسكان في ليبيا، مجلدان، أثينا.

- دوكسيادس، مؤسسة دوكسيادس (1964ب) النقل في ليبيا، مجلدان، أثينا.

- Doxiadis Associates (1966), Beida: Final Master Programme and Plan, presented for Beida Project Committee, Benghazi.
- Doxiadis Associates (1968), Master Plans and Layout Plans for the Eastern Region, vol.40, Benghazi.
- Doxiadis Associates (1968), Master Plans and Layout Plans for the Mohafadat of El Khums and Misrata, vol.15, Tripoli.
- Architectual Planning Partnership (1969), Gherian Master Plan 1988, Tripoli.
- Whiting Associates International (1967), Benghazi Master Plan (1969), Tripoli Master Plan (1970), Southern Region Final Report, Tripoli.
- Heap, D. (1982), An Outline of Planning law, Sweet and Maxwell, London.
- Kezeiri, S. (1983), Urbanization Trends and State Intervention in Libya, Planning Outlook, vol.26, No.1, New Castle Upon Tyne.

- العزابي، أبو القاسم (1994)، سياسة التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية العظمى، في العلوم الجغرافية وحماية البيئة، تحرير: الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة السابع من أبريل.

- Italconsult (1976), Settlement Pattern Study, vol.8, Rome.

- أمانة البلديات وأمانة التخطيط (1979)، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 1981-2000، طرابلس.

- Secretariat of Municipalities (1977), Terms of Reference for Regional and Master Plans for Libya, Tripoli.

- حلمي، ميلود (1994)، تقييم مسيرة التخطيط المكاني بالجماهيرية، فـــي التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، تحرير: ســعد خليــل القزيـــري، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي.